

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَفْسِيرُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ - الْخَامِسُ وَالْتِسْعُونُ
فِسْرُ الشَّيْخِ خَمْسٌ آيَاتٌ مِّنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

قال تعالى: (وَلَقَدْ مَكَنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ
قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ).

في هذه الآية دليل على أن الأصل في منافع الأرض أنها مشاعة بينهم، يستوون في حق الانتفاع منها والقرار فيها، وإنما جاءت الشرائع ببيان المحرمات والحدود التي تحذر هذا الإطلاق ولا تغطيه، وهذا يظهر في مواضع عديدة من القرآن كما في قوله تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) وقوله تعالى (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَاشًا) وقوله (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا) وقوله (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا).

وقد جاء في السنة ما يبين هذا المعنى كما في المسند وأبي داود من حديث رجل من الصحابة قال صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)

ومن هذا ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع فضل الماء لم يمنع به الكلأ.

ولا يجوز لأحد أن يمنع الناس من الانتفاع من الأرض من تراب وماء وكلأ، مالم يكن له ملكاً بملكه وله فيه مؤونة، وكان مالك بن أنس ذهب إلى أن ذلك في كلأ الفلووات والصحاري، وما لا تملك رقبة الأرض فيه، وجعل الرجل أحق بكلأ أرضه إن أحب المنع منه فإن ذلك له.

إنما جاء تخصيص الماء بالنهي عن بيع فضله وتكاثرت الأحاديث في ذلك، لأن المنع فيه أظهر الحاجة إليه أشد، وقد يصبر الناس عن

المُحاجة لِلملبس والمسكن ولا يموتون ولكن لا يحيون عن إلا بالماء، وفائد الماء يموت قبل فاقد الطعام، فيصبر على الجوع أطول من صبره على العطش.

ونص أبو حنيفة ومحمد بن الحسن أن فضل الماء من الآثار يسقى للنفوس لا للزروع والنخل، فيجب بذلك لشرب الناس ودوابهم إبلًا وغنمًا وغيرها.

وليس لأحد أن يبيع ما لا يملكه منها كمياه البحر ومياه الأنهار والغدران وعشب الأرض مالم يكن منه مؤونة عليه كالمياه المصنعة وعشب أرضه وبستانه وبيته الذي يحميه ويستقيه، وفي صحيح مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء.

ومنع فضل الماء الذي لم تعمله اليدي عن ابن السبيل كبيرة من كبائر الذنوب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا ينظر إليهم رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر ما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل ماء فيقول الله اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يداك. رواه البخاري وهو في مسلم مختصراً.

وكل ما ينتفع الناس به وجعله الله في الأرض ولم يملكه أحد بعينه فلا يجوز لأحد بيعه ولو كان سلطاناً، سواء كان مطعموماً كالملح والماء والعشب أو كان يتتخذ منه سكن كأعواد الشجر وحجارة الأرض وترابها، وهذا ما تدل عليه ظواهر الأدلة وقد جاء في سنن أبي داود حديث ضعيف عن بُهَيْسَةَ أَنَّ أَبَاهَا قَالَ: يَا نَبِيَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحْلِّ مِنْعَهُ؟ قَالَ: الْمَاءُ قَالَ: (يَا نَبِيَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا

**يَحِلُّ مَنْعِهُ؟ قَالَ الْمَلْحُ. قَالَ: يَا نَبِيَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ
مَنْعِهُ؟ قَالَ: أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرًا لَكَ).**

ويدخل في هذا حمى الملوث التي يحمونها بلا مصلحة عامة، وينعنون منها ابن السبيل ورعاة البهائم أن تطعم وتشرب مالم تعلمه أيديهم فيها، فهذا داخل بالنهي بلا خلاف.

وأما ما كان له مؤونة فيه كماء البئر الذي يخرج منه بنفسه وعشب بستانه الذي يرعاه ويحميه ويسقيه، أو المخطب الذي يحتطبه بنفسه فلا حرج ببيعه.

وما كان في أرضه مالم يبذل فيه جهداً كأن تندفع عين في أرضه أو يكون في أرضه ماء من المطر فذهب أحمد في رواية أنه لا يجب عليه بذلك، ولكن لا يجوز له أن يحبسه عن الناس وهو يعلم أنه لا ينتفع منه، فما زاد عن حاجته من مائه فاختلاف في وجوب بذلك من يحتاجه على قولين هما روایتان عن أحمد، فقال الشافعی لا يلزم به بذلك قوله أخذ عوض عليه، وقال بعضهم بوجوب بذلك بلا عوض، واحتجوا بما روى عن عبد الله بن عمرو أن قيم أرضه بالوھط كتب إليه يخبره أنه سقى أرضه، وفضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفاً، فكتب إليه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أقم قلداً، ثم اسق الآدنى، فلادنى، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع فضل الماء.

فقد فهم عبد الله بن عمرو من الحديث منع ما زاد عن ماء أرضه.

وكان أحمد في قول ينهى عن بيع فضل ماء الآبار والعيون فضلا عن الأنهار والبحار، وأما البئر فيجوز بيعها لأنها حفرت بمؤونة وعمل، ولو كان الماء الذي فيها فضل عن حاجة صاحبها لأن البيع للبئر، وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، (من يشتري بئراً رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين، فاشتراها عثمان رضي الله عنه)

كما في البخاري، وقد سبّلها عثمان بن عفان رضي الله عنه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين وكان اليهودي يبيع ماءها.

وفي بعض روایات الحديث خارج الصحيح أن عثمان رضي الله عنه اشتري منه نصفها باثني عشر ألفاً، ثم قال لليهودي اختر إما أن تأخذها يوماً وأخذها يوماً، وإما أن تنصب لك عليها دلواً، وأنصب عليها دلواً، فاختار يوماً ويوماً، فكان الناس يستقون منها في يوم عثمان ليومين، فقال اليهودي: أفسدت على بئري، فاشترى باقيها، فاشتراه بثمانية آلاف.

ومثل الماء الرمال والتراب والحجارة التي في الأرض غير المملوكة لا يجوز أن يتسلط عليها من يمنعها إلا ببيعها، وأما إن كان ذلك في ملكه فيأخذ حكم الماء على الأرجح، فما كان للإنسان فيه مؤونة كحفر ونقل جاز وما لم يكن له مؤونة وكلفة وكان من فضل أرضه لا يتضرر بفقده فلا يجوز بيعه على الأظهر، وإن كان محتاجاً إليه وليس من فضل أرضه وأراد أن يبيع حقه منه جاز ذلك.

وأما الأرض المشاعة كمياه الأنهار والبحار لا يجوز لأحد أن يقول أبيع نصبي منه، كما لو تقاسم الناس الورود على النهر كل يوم لأهل بيت أو بلدة أو لقوم فيريد من كان يومهم السبت أن يبيعوا يومهم لغيرهم لم يجز ذلك، لأنه خايل على بيع ماء الفلاة، وقد كان أَحْمَد ينْهِي عن ذلك.

قال تعالى: (قال فاهبظ منها فما يكون لك أن تتكبر فاخْرُج إِنَّكَ مِن الصاغرين).

وفي هذه الآية وما ياليها من آيات إخراج إبليس وإنزاله إلى الأرض إشارة إلى نفي الله له عقوبة له، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في سورة البقرة عند قوله تعالى (قلنا اهبظوا منها جميعا) وفي سورة المائدة في حد الحرابة عند قوله تعالى (أَوْ ينفوا من الأرض).

قال تعالى (قال أنظرنِي إلى يوم يبعثون قال إنك من المنظرين)

في هذه الآية وما قبلها عدل الله سبحانه بسماع قول الظالم وطلبه قبل عقابه، وهو أعلم سبحانه بظلمه وعناده وسوء قصده، وذلك أن الله لا ينزل عقوبة بظالم حتى يُقيِّمَ الحجة عليه ليقطع عذرها عند نفسه قبل غيره، ومن ذلك أن الله يُقيِّمَ الحجج المادية على العباد في الآخرة بالبيانات عليهم وهو أعلم بهم بالكتابة عليهم وإشهاد الملائكة وإشهاد جوارحهم عليهم، ليقطع بذلك أعذارهم، وهذا من كمال عدله فجعله سبحانه على نفسه ولم يجعله عليه أحد.

وفي هذه الآية أنه يجب على السلطان والقاضي أن يسمع قول الظالم والجاني ولو قامت البينات عليه من غير إقراره، لأن من مقاصد الحكم إقامة العدل في الظالم عند نفسه حتى لا تسول له نفسه وشيطانه أنه ظلم وبغي عليه ولم يسمع قوله، أو يدعى أحد من أهله وذويه أن له حجة لم تسمع فيقع ذلك في بعض النفوس الجاهلة، فإن وقع فهو ظلم تسبب به السلطان بتقصيره بعدم سمع قول الظالم وإزالة شبهته وعناده عند نفسه ولو لم يقر بذلك عند غيره.

وهذا إذا كان في سمع الظالم المعاند فإنه في حق المظلوم وصاحب الحق أولى وأوجب.

وإذا كانت خصومة بين اثنين أو جماعة وجب على القاضي السمع منهما جماعاً في مجلس واحد حتى يستوفي الردود بينهما، ولا يجوز له أن يسمع من كل واحد في مجلس حتى لا يقول في خصمته شيئاً وهو غائب وعنه حجة تدفعه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا علي إذا جلس إليك المخصمان فلا تقض

بینہما حتی تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء رواه أحمد وأبو داود، وعندھما عن عبد الله بن الزبیر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمین يقعدان بين يدي المحاكم.

ومن مقاصد الشرع في سماع أطراف الخصومة ولو تبين الظالم منهما، إقناع الباغي ببغىه وقطع حجته عند نفسه على تنزيل عليه العقوبة بتسلیم لا بعناد فتجد نفسه مدخلات اتهام الشريعة وأهلها فيتحول من الذنب والظلم إلى الكفر، ومن مقاصدھا أن تسد أبواب اتهام الشريعة وأهلها من المنافقين أو من أهل الجهل من قرابة الظالم لم يُنصف وقد ظلم وبغي لأنه لديه حجة لم تسمع منه .

قال تعالى (فَدَّاهُمَا بِعَرْوَرٍ فَلَمَّا دَاقَ الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تَلْكُمَا الشَّجَرِ وَأَقْلُكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ)

في هذه الآية ستر العورات والسواءات عند الخروج، ولو لم يكن هناك من يرى العورة، وهذا من الفطرة التي فطر عليها الإنسان، وما عدا ذلك مخالف للفطرة منهي عنه جبلاً وشرعية، وما ظهرت عورات حواء وأدم خصفاً وقطعاً من ورق شجر الجنة ما يستر عوراتهما، فلم ينتظرا حتى تؤويهما دارهما ولا أن يلوذا بحائط أو شجرة أو دار، وذلك أن الحائط والشجر يسْتَرُ من جهة دون بقية الجهات وورق الشجر أقرب من الدور لأنه عندها وتناوله أيديهما.

والمبادرة بستر العورات من آدم وحواء ومن ورق الشجر مشعر بالوجوب، وذكر السوءات مؤكـد لذلك لأن إخراجها يسوء الإنسان

في نفسه ويسموه غيره أن يراه من أحد، وهذه من فوراق الإنسان عن الحيوان.

وليس في الجنة من الناس سوى آدم وحواء لأنهما أبوا البشر وكل البشر بعدهما، وإنما فيها من الملائكة والحيوان وما شاء الله، ولا يثبت أنه كان قبل آدم بشريّة مشابهة لبشرية آدم وذراته، وقد تكفل بعض المعاصرين ليوافق الملاحدة الذين يقولون بنظرية النشوء والتطور، وبعض علماء الطبيعة الذين يذكرون عمر الأرض بـ ملايين طويلة وتكتفوا بذلك من القرآن.

وأنزل الله اللباس وشرع الاستئثار بكل حال، وجعل الاستئثار هو الأصل والكشف والتزع عارض، ولما رخص الله للرجل من زوجته وللأمّة من مولاها فالرخصة بما قامت الحاجة إليه، فليبيس للزوجين أن يبقوا عراة ولو لم يراهما أحد بلا حاجة ولا أن تبقى أمّة متعرية عند سيدها بلا حاجة، وقد كره مالك أن يكشف الرجل فخذه عند زوجته، يعني بلا حاجة .

ولما رفع أبواب العورات بين الزوجين، لم يكن ذلك مسقطاً بباب الحباء بينهما، فتكتشف العورات عند الحاجات ولو لم يأتما بكشفها في غير حاجة، ومن الفطرة الاستئثار والتزيين باللباس ولو بين الزوجين، وإبداء السوءتين والعورات بين الزوجين بلا حاجة ولا مقصد مأذون به مكروره، لأنّه يُسقط هيبة الحياة في النفس، وتزهد نفوسهما ببعضهما، وتتشوف إلى غيرهما من المحرام، وقد فطر الله آدم وحواء على ذلك، فسترا عوراتهما بورق الشجر مع أنه لا يراهما أحد من البشر غيرهما فليبيس لهما ذرية عند ذلك، ولذلك قال تعالى (يَنْزَعُ عَنْهُمَا لِبَاسُهُمَا لِيَرِيهِمَا سُوءَ اتْهَمَا) فجعل رؤيتهما ببعضهما بلا حاجة من مقاصده ولو كانت مباحة في الأصل، ولكن الأصل الستر واللباس وأما الكشف فعارض .

وقد جعل الله الأصل فيبني آدم الستر باللباس فتبتدر المرأة وتزين ولو كانت لا يراها أحد، والرجل يكون وحده ولو في فلاة لا يراه أحد يحب أن يستر بدنـه، فذلك استثار خـبه النفس وفطرت عليهـ حتى لو كان الإنسان في بيته مغلق الأبواب لم يحب أن يبقى عرياناـ لأنـه مخالف للفطرة، ولو كان الإنسان أعمى البصر لا يرى عورة نفسه ولا يراه أحد لأـحب أن يستـر الحرارة الفطرة في نفسه التي يجدهاـ.

وقد شرع الله الاستـار باللبـاس بجملـة من الأسبـاب :

الأول: حـيـاء مـن اللـهـ، فـالـلـهـ يـحـبـ أـنـ يـسـتـحـيـ مـنـهـ، وـذـكـرـ منـ تعـظـيمـهـ وـإـجـلالـهـ، وـالـلـهـ لـا تـسـتـرـ عـنـهـ عـيـنـ وـلـا تـسـتـرـ عـنـهـ عـورـةـ فـلـاـ يـرـاهـ، وـإـنـماـ مـجـرـدـ فـعـلـ الـلـبـاسـ وـالـسـتـارـ بـهـ مـنـ الـحـيـاءـ مـنـ اللـهـ وـلـوـ كـانـ فـيـ عـلـمـ الـعـبـدـ أـنـ اللـهـ يـرـاهـ، فـاـلـإـنـسـانـ يـسـتـرـ فـيـ نـفـسـهـ وـهـوـ يـعـلـمـ نـفـسـهـ، حـفـظـاـ لـحـيـاءـ نـفـسـهـ، وـقـدـ جـاءـ فـيـ سـتـرـ الـعـورـةـ حـيـاءـ مـنـ اللـهـ حـدـيـثـ بـهـزـ كـمـاـ فـيـ الـمـسـنـدـ وـالـسـنـنـ عـنـ مـعـاوـيـةـ بـنـ حـيـدةـ، قـالـ: يـارـسـوـلـ اللـهـ عـورـاتـنـاـ مـاـ نـأـتـيـ مـنـهـ وـمـاـ نـذـرـ ؟ـ قـالـ "احـفـظـ عـورـتـكـ إـلاـ مـنـ زـوـجـتـكـ أـوـ مـاـ مـلـكـتـ يـمـينـكـ"ـ قـالـ قـلـتـ يـارـسـوـلـ اللـهـ إـذـاـ كـانـ الـقـومـ بـعـضـهـمـ فـيـ بـعـضـ قـالـ "إـنـ اـسـتـطـعـتـ أـنـ لـاـ يـرـيـنـهـ أـحـدـ فـلـاـ يـرـيـنـهـ"ـ قـالـ قـلـتـ يـارـسـوـلـ اللـهـ إـذـاـ كـانـ أـحـدـنـاـ خـالـيـاـ قـالـ "الـلـهـ أـحـقـ أـنـ يـسـتـحـيـاـ مـنـهـ مـنـ النـاسـ".

وروي في بعض الأخبار أن آدم وحواء استـراـ حـيـاءـ مـنـ اللـهـ لـاـ بـدـأـتـ سـوـاءـتـهـمـ، فـعـنـ أـبـيـ بنـ كـعـبـ مـرـفـوـعـاـ أـنـ اللـهـ قـالـ لـآدـمـ: يـاـ آدـمـ، مـنـيـ تـفـرـ ؟ـ فـلـمـاـ سـمـعـ كـلـامـ الرـحـمـنـ، قـالـ: يـاـ رـبـ لـاـ، وـلـكـنـ اـسـتـحـيـاءـ.

وجـاءـ ذـكـرـ ذـكـرـ فـيـ بـعـضـ الـإـسـرـائـيلـيـاتـ، كـمـاـ قـالـ وـهـبـ بـنـ مـنـبـهـ: دـخـلـ آدـمـ فـيـ جـوـفـ الشـجـرـةـ، فـنـادـاهـ رـبـهـ عـرـ وـجـلـ: يـاـ آدـمـ، أـيـنـ أـنـتـ ؟ـ قـالـ: أـنـاـ هـذـاـ يـاـ رـبـ، قـالـ: أـلـاـ تـخـرـجـ، قـالـ: أـسـتـحـيـ مـنـكـ يـاـ رـبـ.

وكان بعض خيار السلف يستترون فيغطون رؤوسهم وهم في الخلاء حياء من الله، كما صح عن أبي بكر وطاووس، فقد روى عروة بن الزبير عن أبيه أن أبا بكر الصديق قال وهو يخطب الناس : يا معاشر المسلمين ، استحيوا من الله : فوالذي نفسي بيده إني لأظل حين أذهب إلى الغائب في الفضاء مغطى رأسى استحياء من ربى .

وكان طاووس يأمر ابنه بذلك .

وجاء في ذلك خبر مرسل عند البهقي ومن حديث عائشة مرفوعاً ولا يصح، ونص على استحبابه غير واحد من الفقهاء كإمام المخرمين والغزالى والبغوى وغيرهم.

الثاني: حياء من الملائكة. فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم كما جاء في الحديث وما يتأذى منه بنو آدم بدوالسوأة، وذلك من مقاصد قيام الفطرة في آدم وحواء وذرتيهما، وحبهما للاستثار في الجنة وليس فيها من البشر غيرهما .

الثالث: الاستثار عن الناس والحياء منهم. فإن هذا من أعظم مقاصد اللباس والأخذ الزينة، ولهذا لما سئل معاوية بن حيدة عن العورات أول ما بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم في حفظ العورات عن أعين الناس.

ومن جاز له أن يبدى عورته له، فيكون ذلك بقدر الحاجة، حفظاً لفطرة أصل الاستثار، ولذا شرع ستر عورة الطفل وليس له عورة لكل الناظرين ولو كان مولوداً، لحفظ هيبة العورة في نفسه، ومن هذا ما جاء في التفريق بين الأطفال في المضاجع كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (واضربوهم علياً لعشرين وفرقوا بينهم في المضاجع) فإن من مقاصد التفريق أن لا تبدو العورات فإن الصغير لا يترى في عورته في منامه كما يترى الكبير، فأمر بالتفريق بينهم في

المضاجع حتى لا تظهر سوءاتهم فينثأون على ذلك أو يكون ذلك مثيراً لغرائزهم في حرام.

وكذلك فإنه يسحب لباس الزوجين عند بعضهما من غير دواعي الحاجة إلى ذلك وذلك حفظاً للفطرة بينهما ولو ازع الحياة أن يكسر.

الرابع : الاستثار عن الجن، وذلك أن الجن يُبصرون بني آدم وبنو آدم لا يبصرونهم، وذلك أن الله لما ذكر قصة آدم وحاء مع إبليس وما جرى عليهما من كشف سؤتيهما ذكر الله حال رؤية الجن للإنسان من غير أن يراه (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) وفي ذكر هذا المعنى في سياق قصة كشف عورة آدم وحواء إشارة إلى مشروعية الاستثار عن الجن وإن كانت المشروعية عن أعين بني آدم أكد وأشد، ولذا روي في الحديث مشروعية التسمية عند كشف الإنسان لعوره حتى يمنع الله بها الجن عن رؤيته، كما في الترمذى من حديث على مرفوعاً: (سَتَرْ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ، أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ).

الخامس: الاستثار للنفس والحفاظ على فطرتها فإن كشف السوءة في حال الخلوة والدوام على ذلك يكسر فطرة الحياة والاستثار، ولو كان الواحد أعمى لا يرى نفسه وليس عنده من يراه، فالهيبة لحياة النفس وهي تحس بالتعري وهيبته ولو كانت في ظلام أو لا تبصر.

وعورة الرجل مختلف عن عورة المرأة، وأما عورة المرأة فيأتي الكلام عليها في سورة النور والأحزاب، وأما عورة الرجل فاتفق العلماء على أن السوتين وما أحاط بهما عورة، واختلف في فخذ الرجل على قولين :

الأول: وهو قول جمهور العلماء وقول الأئمة الأربع في المشهور أن الفخذ عورة، وأن عورة الرجل من سرته إلى ركبته، واختلفوا في عين الركبة والسرة هل هما عورة أم لا على قولين كما يأتي.

الثاني : أن الفخذ ليس بعورة، وهو روایة عن أَحْمَدَ وَذَهْبَ إِلَى هَذَا بَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنْ بَعْضِ الْمَذاهِبِ، وَاسْتَدَلُوا بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَشَفَ فَخْذَهُ كَمَا ثَبَّتَ عَنْ أَنَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْرِ حِسْرِ إِلَزَارٍ عَنْ فَخْذِهِ حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى بِيَاضِ فَخْذِ النَّبِيِّ» رواه البخاري.

وعن أبي موسى رضي الله عنه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاه).

وحيث أنّس وأبي موسى لا يلزم منها أن الفخذ ليس بعورة وإنما فيهما التخفيف في الفخذين، **وأن العورة بالنسبة للرجل على نوعين عورة مغلظة وعورة مخففة:**

فأما العورة المغلظة: فهما السوأتان وما أحاط بهما من مواضع، وهذه العورة لا يجوز إظهارها إلا لزوجة وما ملكت اليمين ولا تظهر إلا لضرورة، ولا يجوز إبداؤهما في الحاجات كرفع الثوب عن طين الأرض ووحله أو عند الاغتسال في البرك والمسابح، وكل حاجة لا تخل فيها المحرمات، وإنما تخل المحرمات في الضرورات كالتطيب وغشه.

وأما المخففة: فالفخذ وما علما، ويجوز إظهارها للحاجات، وال حاجات عارضة لا دائمة، ويخرج من هذا من اتخاذ لباساً قصيراً يظهر فخذه فهذا لباس دائم لا يجوز، ويدل على كونها عورة مخففة أن النبي صلى الله عليه وسلم أبدأها في حاجة كما في حديث أنّس لما مرحأط بخيبر، أو على حال على يظهر فيه الاستدامة ككشف بعض الفخذ حال الجلوس كما في حديث أبي

موسى، ففعله النبي صلى الله عليه وسلم جالساً لا قائماً، ولهذا لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر كشف عن ركبته وهو قائم من غير مرور بحائط ولا وحل قال: أما أصحابكم فقد غامر كما في البخاري عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر رضي الله عنه آخذا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته. فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما أصحابكم فقد غامر فسلم فذكر الحديث)، وذلك أن هذا الفعل لا يفعله إلا من نزلت به نازلة من خصومة أو شدة، والمغامر من يرمي بنفسه في الشدائـد، وذلك أنا أبا بكر كان بينه وبين عمر شيء فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك.

ثم إن أنس بن مالك وأبا موسى لم يذكرا كشف النبي صلى الله عليه وسلم للفخذ من غير بيان الدليل وال الحال، مما يشعر بأنها مخففة للحاجة لا على الدوام بحيث تفصل عليها الألبسة والأزر والبناطيل، ولما ذكر أنس أنها رأى فخذ النبي صلى الله عليه وسلم ظهر أنه فعل ذلك اعتراضًا، ولو لم يكن اعتراضًا لما ذكره في موضع معين .

والقول بأن الفخذ عورة هو الاحتياط ومن قال بأن الفخذ ليست
بعورة يشق عليه وضع حد للعورة وذلك أن الفخذ كالساق عضو
متصل القول في أدناه كالقول في أعلى، ومن لم يجعل أدنى الفخذ
عورة لم يقدر على حد العورة بحد منضبط في أعلىها، ومن قال بأن
أدنى الفخذ ليس بعورة وجب أن يقوله في أعلىها ما ليس بفتح،
وهذا محاذفة .

وعن مالك وأبي حنيفة ورواية لأحمد أن الفخذ عوره مخففة وقد جاء في غير ما حديث أن (الفخذ عوره) من حديث ابن عباس وجرهـ.

وأختلف في الركبة والسرة هل هما من العورة أم لا على قولين
مشهورين:

فلم يجعلهما مالك الشافعى وأحمد فى قول عورة وجعلهما أبو حنيفة عورة.

وياتى الكلام على عورة المرأة فى سوري النور والأحزاب.

قال تعالى (يَا بَنِي آدَمْ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ
وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَاهُمْ يَذَكَّرُونَ)

ذكر الله منه فيما أنزله وخلقه لآدم من النعمة التي يجب عليه ان يأخذها وينتفع بها وهي اللباس وهو ما يستر البدن، والرياش وهو المآل كما قاله ابن عباس، وقيل الرياش هو ما يتجمل به .

قال تعالى (وَإِذَا فَعَلُوا فَاحشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءُنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا
بِهَا)

جاءت هذه الآية بعد قصة آدم وحواء مع إبليس، وما جازى الله كل منهم، وكشف سوءة آدم وحواء، ثم تحذير الله لنبي آم من بعدهما أن يسأول لهم الشيطان كشف عوراتهم بقوله تعالى (لَا يُفْتَنَنُكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبْوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزَعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُبَدِّي لَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا) ثم ذكر الله بعد ذلك الفاحشة مبيناً أن أول ما يقع في بنى آدم كشف العورات ثم تكون الفواحش، فالشر خطوات فإن بدأ جيل بالتعري تبعه الجيل الذي يليه بتبني الفاحشة، وظنوها في أسلافهم كما قال تعالى بعد آية كشف العورات (وَإِذَا فَعَلُوا فَاحشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءُنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا بِهَا).

قال تعالى (قُلْ أَمَرَ رَبِّيْ بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وَجْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ
وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ كَمَا بَدَأْكُمْ تَعُودُونَ).

في هذه الآية مشروعية استقبال القبلة بالوجه عند الصلاة وأن البدن لا يكفي فيكره الالتفات ولو كان البدن موجهاً إلى القبلة.

وفي الآية استحباب استقبال القبلة عند الدعاء، وقد تواتر ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم، ففي مسلم من حديث عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعين عشر رجلاً فاستقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه.. الحديث.

وفي البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (استقبل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة فدعى على نفر من قريش).

وكذلك كان يستقبل القبلة عند وقوفه على الصفا والمروة.

وأما توجيه الوجه إلى القبلة فمستحب لظاهر الآية والأحاديث، ولو نظر إلى السماء فهو سنة كذلك فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم ينظر إلى السماء عند دعاءه، وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث المقداد قال: رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه إلى السماء فقالت آلان يدعوا على فأهلك فقال (الله أطعم من أطعمني وأسوق من أسقاني).

ولكن رفع البصر في الصلاة منهي عنه ولو كان حال دعاء وثناء على الله، والنظر إلى السماء والتفكير فيها عبادة كما في قوله تعالى (أَفَلَا ينظرون إلى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقْتَ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعْتَ)، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع بصره إلى السماء كثيراً كما في

**الصحيح من حديث أبي موسى، والنظر إليها والتفكير فيها يورث
هيبة خالقها وتعظيمًا له، وتواضعاً وكسرأ للنفس .**